محمد محمود الإمام
1996/1/13

التطورات في النظام الاقتصادي العالمي ومغزاها بالنسبة لفكر اليسار العربي

نقاط للمناقشة

الحاجة إلى مدخل جديد

- ينطلق فكر اليسار عامة من رفض التسليم بالقواعد التي يتبناها الفكر الرأسمالي لتشكيل التنظيم المجتمعي، وما يتعلق منها بوجه الخصوص بقضية التوزيع، وما يترتب عليها من قدرات على التحكم في مراكز اتخاذ القرار.
- ويبني الفكر الاشتراكي العربي اختياراته وفقا لمتطلبات التنمية، باعتبارها الهاجس الأساسي لدول تعيش مراحل مبكرة للنمو بينما تتسارع وتائر التقدم في أنحاء مختلفة من العالم، سواء في الدول المتقدمة أو في عدد من الدول النامية، في الوقت الذي تتراكم فيه عوامل التراجع في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في القارة الأفريقية، وهي من المناطق ذات الأهمية الخاصة للوطن العربي.
- واقتضى الأمر بناء رؤى متكاملة حول مقومات التنظيم المجتمعي السائدة والمرغوبة في كل من الدول العربية، وعلى المستوى العربي من جهة، وإعادة النظر من جهة أخرى في القواعد المنظمة لمجمل العلاقات الدولية، ذهبت في بعض الأحيان إلى الحديث عن رؤية عربية للنظام الدولي الجديد. ومرجع ذلك إدراك مدى وثوق العلاقة بين البنيات الداخلية والقوى المؤثرة على المستوى الدولي.
- يجري الجمع بين ما تعرضت له تجارب أوروبا الشرقية على تفاوت مناهجها من نهايات مفاجئة جعلت من عقد التسعينات من هذا القرن فصلا جديدا في حياة البشرية يختلف عن كل ما سبقه، وبين ما حققته دول متخلفة من قفزات في النمو الاقتصادي باندماج محسوب في النظام الرأسمالي العالمي، وبعيدا عما ينادي به اليسار من إعلاء شأن العدالة الاجتماعية، للاستدلال على أن باب اليسار قد أغلق، وأنه لم يعد أمام دول العالم إلا أن تتزاحم على طريق واحد، لا يقف عند التسليم بالاندماج في النظام الرأسمالي العالمي فحسب، بل عليها أن تبني نموها من خلال تغليب احتياجات الأسواق العالمية على متطلبات الأسواق المحلية. ومن ثم يتعين على اليسار العربي أن يتعرف على ما يتعرض له النظام الاقتصادي الدولي من تغيرات.
- يتميز الفكر اليساري عامة بأنه يجمع بين صفتي الوضعية positive التي تعطي مكانا مرموقا للأساس النظري العلمي، والتوجّهية normative التي تلتزم باختيارات معينة وفقا لمعايير تنطوي على قدر غير قليل من الأحكام ذات الطابع القيمي الذاتي أكثر من التسليم بحقائق موضوعية محددة. وباستثناء الفكر الماركسي الذي آمنت به فصائل معينة من اليسار، فإنه لا يمكن القول

أن المدارس الأخرى قد توفر لها بنفس القدر أساس نظري متكامل ومتميز. ومع ذلك يمكن القول بوجه عام أنها جميعا انطلقت من تحليل نقدي لهيكل العلاقات البنيوية للمجتمعات المعنية، وبوجه خاص للعلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وما ينشأ بينها داخليا من تناقضات، وما يمكن أن يحدث مع نظائرها في الخارج من توافقات.

- يكمن خلف هذه النظرة فروض ضمنية عديدة. أولها أن محور الاهتمام المبدئي هو "**مجتمع**" بعينه، يتكون بالضرورة من عدد من الوحدات "**الفردية**"، ويمتلك بناء "**دولة**" بالمعنى العصري الذي تشكّل في أوروبا، وتحددت معالمه وتجددت في إطار التطور الذي أصاب البنيان الإنتاجي. وعلى الجانب الآخر فإن المحيط العالمي تتحدد معالمه بما ينشأ بين هذه الكيانات من علاقات. ومن ثم فإن الاهتمام ينصب على "**النظام الدولي**" الذي يحكم علاقات بين الدول.
- وقليل من التأمل يشير إلى أن ما تشهده البشرية حاليا هو "**عالم**" يشكل الوحدة الأساسية التي على الكيانات الجزئية أن تنتظم فيها. ويعني هذا أننا تحولنا إلى "**نظام عالمي**" له مواصفاته الخاصة، وأن أي رؤية متكاملة للكيانات القطرية يجب أن تستند إلى تعرف على خصائص هذا النظام وإلى بيان مدى تأثيرها على العوامل التي يرى الفكر اليساري أنها حاكمة في إعادة صياغة العلاقات داخل الكيانات القطرية وفيما بينها.
- بناء عليه فإننا نقترح مقاربة الأمر بدءا من المنظور العالمي للتعرف على انعكاساته على المستوى القطري. وتدعو هذه المقاربة إلى التصدي لأمرين على طرفيها. الأول هو العوامل التي تقود هذا التطور في المرحلة الحالية، وهو ما نعتقد أنه ينتقل بالعالم من "**الرأسمالية**" بمعناها التقليدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه "**التكنالية**" التي تمثل تنظيما اقتصاديا إجتماعيا جديدا تلعب فيه المعرفة التكنولوجية الدور الرئيسي. الثاني هو ما ترتب على هذا التطور من تغيرات في الهياكل المؤسسية الدولية، سواء على الصعيد العالمي، أو على المستوى الإقليمي والقواعد الحاكمة للحركة فيه، وهو أمر له مغزاه الخاص بالنسبة للفكر المنشغل بقضايا الوطن العربي.
- ويتطلب الأمر إيجاد **أداة للتعرف** على خصائص النظام الإقتصادي العالمي وعلى العوامل التي حكمت حركته إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، وما يمكن أن تكون عليه هذه الصورة في المستقبل المنظور. هذه الأداة هي طبيعة العلاقة بين المكونات الثلاثة: **المنشأة - الدولة - العالم**. فالشيء الذي تطور منذ فجر الثورة الصناعية هو "المنشأة" firm التي تمثل مركز إتخاذ القرار على المستوى الإفرادي (المايكرو)، وتطور معه دور الدولة التي هي مركز إتخاذ القرار على المستوى الإجمالي (الماكرو)، وتغير مع ذلك موقع الاثنين من العالم. وسوف يتضح ما لهذه التغيرات من تأثير على القواعد التي يسترشد بها اليسار في معالجة العديد من القضايا.

تطور النظام الاقتصادي العالمي:

وفقا للقاعدة المقترحة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الاقتصادي العالمي الذي يعتبر الإطار الذي تتشكل فيه، وتؤثر فيه، الأنظمة الاقتصادية القطرية. وسنعرضها فيما يلي بإيجاز:

أ) **<u>النظام القديم</u>**:

الخلفية : الثورة الصناعية الأولى – بريطانيا القوة الرئيسية.

المنشأة : **منتج فرد** – سيادة المنافسة الحرة – العمل بمقتضى التخصص وتقسيم العمل.

الدولة : في المركز **حارسة**، تجبي الضرائب وتهتم بالأمن والسياسة وتوفر للمنتجين مصادر الخامات (المستعمرات) والأسواق.

<u>توجه للاتحاد</u>: الولايات المتحدة تحولت إلى منطقة تجارة حرة كبيرة؛ الزولفرين الألماني في 1833 إلى الرايخ في 1870، سويسرا أسقطت قيود التبادل بين المقاطعات 1848، المكسيك اتحدت في 1857 ثم 1873، الأرجنتين في 1861، كندا في 1867، إيطاليا في 1870، البرازيل في 1891، أستراليا في 1901، جنوب أفريقيا في 1903. وباختصار:

الانتقال من التمسك بالسيادة المحلية إلى قبول السيادة القطرية from local sovereignty to State sovereignty.

والتوافق بين النزعة الوطنية nationalism والصناعية industrialism.

العالم : الاستعمار (القديم). دول رأسمالية في المركز يستحوذ كل منها على خيرات اقتصادات ما تسيطر عليه من مستعمرات وتغلق أسواقها عن الآخرين.

ترافق الهيمنة السياسية والتفوق الاقتصادي [بريطانيا].

الصراع بين دول المركز في حروب تحولت إلى حروب عالمية، انتهاء باتفاق على التقسيم فيما بينها (اتفاقية سايكس/بيكو).

المعالم الأساسية: اعتبار الطبيعة هبات Endowments تُستمد منها "مزايا نسبية" ويتحدد بموجبها التقسيم الدولي للعمل. النظم والمناطق النقدية كأداة لضم الاقتصادات التابعة. حركة رأس المال إلى المستعمرات لتكريس التخصص في الخامات. التجارة: مواد أولية من المستعمرات إلى المراكز مقابل منتجات صناعية نهائية. دعوة إلى حرية التجارة الدولية يقابلها دعوى الصناعة الوليدة والحماية [هاميلتون في الولايات المتحدة 1791 وفردريك ليست في ألمانيا 1841]. تزايد أهمية التراكم الرأسمالي، واقتران ملكيته محليا ودوليا بالسيطرة. بتجاوز الفتوة الصناعية كان لا بد من صراع بين الدول الصناعية القديمة والحديثة. الخاتمة بالحرب العالمية الأولى.

ب) <u>النظام الوسيط</u>:

الخلفية: الثورة الصناعية الثانية وبدء تصاعد القوة الأمريكية.

عصبة الأمم وحق تقرير المصير، وتنامي النزعة الوطنية.

المنشأة : **الشركة الوطنية الكبيرة** corporation – أهمية تطوير المنتجات product development، وامتلاك القدرة عليها – النطاق الكبير وتقسيم العمل (نموذج صناعة السيارات) – الحاجة إلى أسواق تتجاوز حدود القطر – المنافسة الاحتكارية.

الدولة : **المسيطرة**. استيلاء الشركات على السلطة في الدول الرأسمالية. ظهور صيغ لرأسمالية دولة (اشتراكية وفاشية) تتولى المشاريع الضخمة وتسخر ناتجها في تعزيز سطوة الدولة، كبديل لما يسمى بالاقتصاد الحر. الفشل في اختيار صيغة وطنية أدى إلى حرب أهلية في إسبانيا بينما دفعت النزعات الوطنية اليابان والهند والصين إلى الكفاح بحثا عن الذات.

العالم : الشعور بالتناقص الهائل في المسافات بسبب سرعة وسائل النقل (بظهور الطيران والسفن السريعة) والاتصال. الصراع بين المراكز الرأسمالية على الأسواق، مع تزايد النهم إلى مصادر المواد الأولية. بقاء المركز الاشتراكي معزولا. تزعّم الولايات المتحدة الدعوة إلى حرية التجارة نتيجة تفوقها الصناعي ورفض الآخرين لهذه الدعوة. احتدام التناقض بين السيادة الوطنية ومتطلبات انسياب التدفقات الدولية؛ الحروب التجارية والإغراق والتلاعب بالنظم النقدية. تفاقم الأزمات، وقيام الولايات المتحدة بتصدير الكساد الكبير.

المعالم الأساسية: دفْع الدولة إلى التدخل مع السعي إلى اختراق حدود الدول الأخرى. محاولة إيجاد أساس لنظام نقدي عالمي (الذهب، الصرف بالذهب، الصرف بالإسترليني ..) بدون تراضي على تنظيم اقتصادي عالمي، ورفض الدول الدائنة تصحيح دائنيتها من أجل تخفيف الضغوط على المدينة وحاجتها لفرض قيود. سعي الدولة للسيطرة على النظام التعليمي لبث روح حب الوطن في نفوس النشء، كقيمة تعلو اعتبارات الفوارق القبلية أو العرقية أو الدينية، مصحوبة أحيانا بنزعات عنصرية. التخصص ورفض التكامل الرأسي. توجه الاستعمار إلى الاستيلاء على دول المركز ذاتها لاتضاح أن الأسواق الرئيسية للمنتجات الحديثة فيها لا في دول الأطراف. استغلال السيطرة على الاقتصاد في بناء القوة العسكرية، واتضاح أهمية الطاقة والصناعات الأساسية المعدنية والكيماوية. تراجع أهمية الإنسان/الكائن الاقتصادي أمام الإنسان/الكائن السياسي، في الفكر والتطبيق. شيوع أساليب القيود على التدفقات التجارية والمالية في مواجهة الآثار السلبية لتصاعد الاعتماد المتبادل، لا سيما في الدول الصغيرة.

النتيجة : استمرار التمسك بالأسس القديمة جعل النظام غير مستقر: قطب اقتصادي محدود التأثير السياسي وتعدد القوى ذات الوزن السياسي العالمي التي تسعى إلى تعزيز سطوتها اقتصاديا ومن ثم عسكريا. تحول التناقضات إلى حرب عالمية ثانية.

جـ) <u>النظام القائم</u>:

الخلفية : تداعيات الحرب العالمية الثانية: إرهاصات التحول من الثورة الصناعية الثانية إلى الثالثة بقيادة الولايات المتحدة خلال الحرب (ظهور الكمبيوتر وبحوث العمليات ثم نقلها للقطاع المدني) – إنشاء إطار مؤسسي بتنظيمين عالميين، سياسي (سان فرنسسكو) واقتصادي (بريتون وودز) لتفادي تكرر الحروب، وتوفير دواعي الاستقرار – دخول الاتحاد السوفيتي الساحة العالمية بفعل استدراجه إلى الحرب وظهور المعسكر الاشتراكي. تزعزع سطوة الاستعمار المباشر.

المنشأة : التطور الهائل في أساليب وعلم الإدارة، والمتسارع في تقنيات الإنتاج. السعي إلى التكامل الرأسي. التحول إلى **عابرات القوميات**. تقنين حدود الاحتكار، وظهور مفهوم "الوضع المسيطر" dominant position.

الدولة : تباين التوجهات: في المركز الرأسمالي الدولة **المدبرة** house-keeper، سواء بالسياسات الاقتصادية (تدخل بطريق غير مباشر) أو المساهمة في الطلب لتوسيع السوق المحلي أو توفير الخدمات في دولة **رفاهة** welfare state – في المعسكر الاشتراكي الدولة **المتدخلة**. في الدول الساعية إلى النمو الدولة الموجهة، قد تتحول إلى متدخلة تطبق رأسمالية الدولة، أو دولة رفاهة (الدول البترولية)، أو دولة **حاضنة** paternal State تقوم بالإنتاج وبتوفير الاستهلاك معا. الانتهاء إلى تقليص هذه الأدوار وسيادة مفهوم الدولة المدبرة.

العالم : انهيار الاستعمار القديم وظهور العالم الثالث. التحول إلى الاستعمار الحديث وفرض هيمنة الرأسمالية العالمية حصار المعسكر الاشتراكي وخروجه منه من خلال العالم الثالث. تنامي التكتلات الإقليمية: في المركز لتجميع القدرات الاقتصادية. في الدول النامية لسد فراغ نشأ عن غياب المركز الإمبريالي (الجامعة العربية 1944، تجمع دول مستقلة عن الاستعمار البريطاني في شرق أفريقيا، وعن الاستعمار الفرنسي، في وسط وغرب أفريقيا)، أو لتحقيق تكامل اقتصادي كرافد للتنمية (وللتخلص من الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية).

المعالم الرئيسية: الحديث عن رعاية "حقوق الإنسان" بدلا من حقوق الشعوب في تقرير المصير، سعيا إلى تقليص النعرة الوطنية. تغليب صالح المنتج الفردي على سلطة الدولة. تعقد التنظيم المؤسسي. التناقض بين العوالم الثلاثة والتغير المستمر في أدائها وفي هياكلها. ظهور المعرفة العلمية كعنصر إنتاجي وأداة للتطوير الخدمات المتطورة كقطاع قائد، وظهور مصطلحي "ما بعد الصناعة"، و"ما بعد المواد". تشابك الأسواق العالمية وسرعة تطور أدواتها، لا سيما الأسواق المالية. المعلوماتية وثورة الاتصالات. اختتام المرحلة بانتهاء الحرب الباردة واختفاء العالم الثاني (المعسكر الاشتراكي)، والعمل على احتواء دول العالم الثالث، وعلى تعديل أسس التكتلات الإقليمية لتحقيق مزيد من الربط بالدول الرأسمالية.

القضايا المترتبة على هذا التطور:

- أول القضايا التي تترتب على التطورات السابقة أن المركز أصبح عرضة لتغيرات كبيرة، تنذر باستمرار اختلافات نتيجة عدم توافق توزيع القوى السياسية والاقتصادية. ونظرا لتماثل التوجهات التي تقتضيها **المشاركة في الثورة التكنولوجية** الثالثة، فإن فرصة الدول غير المشاركة فيها في أن تستفيد من التناقضات فيما بين دول المركز تتضاءل. بل إن الموقف يتحول إلى وضع أقرب إلى ما كان سائدا خلال المرحلة الأولى في ظل الاستعمار المباشر.

- وفي إطار محاولة اقتسام مناطق النفوذ بين العابرات، يتغير الهدف من التكتلات الإقليمية لدول العالم الثالث، من **الانسلاخ** عن المنظومة الرأسمالية المتقدمة إلى **الانخراط** فيها في كنف دولة متقدمة تعمل كقائد أو قاطرة تخرج بها إلى العالم الأوسع.

- ويتم هذا تحت إشراف المؤسسات الاقتصادية الدولية (ثلاثية الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية) التي تديرها مجموعة السبعة الكبار، تعاونها أذرع عديدة، مثل نادي باريس، والأسواق المالية التي سوف تتعرض لتغيرات جوهرية عندما تتحقق الوحدة النقدية الأوروبية.

- وبحكم صعود عنصر **المعرفة التكنولوجية**، يعاد ترتيب عناصر الإنتاج، حيث تأتي الطبيعة في القاع، يليها العمل بمختلف فصائله، ثم رأس المال الذي يمثل التكنولوجيا الصلبة، ثم على القمة تأتي المعرفة وهي التكنولوجيا الطرية أو البرمجيات، التي أصبح الاحتكار فيها مقننا.

- يتفرع عن ذلك أن **مفهوم التراكم يتراجع** دوره، ويتراجع معه دور الملكية للثروات الموروثة. فالعبرة في التقدم في المرحلة المقبلة ليست فقط بالتراكم الرأسمالي أو المعرفي، سواء كان ملكا ذاتيا أو ملكا لأطراف أجنبية، وإنما بالدرجة الأولى بالقدرة على الإبداع والإضافة، مع حسن توظيف القدرات الذاتية للأفراد والشعوب. ويكتسب بالتالي مفهوم **التنمية المستقلة** أبعادا جديدة، تؤكد الدور المحوري للثقافات الوطنية وقدرتها على تحقيق التوافق بين البنيات التحتية والفوقية.

- وفي الوقت نفسه تتحدد معالم جديدة **للعلاقات بين الفئات الاجتماعية** ذات الوزن في القرارات القومية والعالمية، بعيدا عن قاعدة التراكم والحوار حول من أنتجه ومن هو صاحب الحق فيه، ومن هو المسئول عن توجيهه. ويكتسب التعليم المتواصل والراقي أهمية خاصة، يتحول فيها تعريف الحاجات الأساسية إلى تمكين الإنسان من توظيف الصفة التي اختصه بها الله وهي العقل، على نحو يمكّنه من الوصول إلى أقصى ما بوسعه من إبداع. كما يتغير بالتالي مفهوم الاستغلال إلى حرمان الإنسان من حقه في المشاركة في الإبداع عن طريق رفع قدرته عليه، أو ربط هذا الحق بإلزامه بمقابل لا يملكه، خاصة إذا كانت حصيلته الأصلية متدنية.

- ويؤدي التقارب بين الفئات القادرة على العطاء، سواء من بين العمال أو المسئولين عن الإدارة وقرارات الاستثمار، على الصعيدين المحلي والعالمي، إلى **إعادة رسم الحدود بين الدول**، وهو أمر تسعى إلى تدعيمه عابرات القوميات.

- ونتيجة ثورة الاتصالات وتحول جانب كبير من النشاط الاقتصادي إلى خدمات تنتقل دون ضرورة انتقال مؤديها، فإن **الرابطة بين الإنسان والمكان** تتغير بصورة جوهرية. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يعنيه هذا من عدم اشتراط تقارب عناصر الإنتاج المختلفة أو أصحابها، فإن طبيعة العلاقات فيما بينها تتغير عما يفترض في ظل النمط التقليدي للإنتاج.
- وأحد النتائج الهامة التي تترتب على هذا، اختلاف القواعد التي تحكم عمليات **إعادة التوزيع** التي تتم، سواء على المستوى المحلي أو القومي، أو العالمي.
- وإذا كانت الدول أو التجمعات الإقليمية تعتبر مسئولة عما تتعرض له مناطق معينة من كساد بسبب تراجع اقتصاديات بعض الأنشطة، فإنه من غير الوارد أن يجري تحميل عابرات القوميات بتمويل مثل هذه الحالات، التي يكون جانبا هاما منها راجعا إلى نشاطاتها وقرارات صادرة عنها.
- من جهة أخرى فإن الضغوط التي تمارسها العابرات من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية لكي تتحمل الدول التي تفتح اقتصاداتها لها بأن تهيئ لها "مناخا استثماريا مناسبا"، يعني أن الموارد السيادية تذهب إلى مرافق تلزم لتلك الشركات بغض النظر عن أولويات الحاجات الأساسية للشعوب.
- فإذا ارتبط هذا بالدعوة إلى التركيز على التصدير بدلا من الإنتاج للأسواق المحلية، فإن المطلب الأساسي قد يبدو، كما تشير نصوص اتفاقيات مراكش، هو "النفاذ إلى الأسواق". وحقيقة الأمر أن مؤدى ذلك هو :**النفاذ إلى المجتمعات**"، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الثقافات الوطنية، الركيزة الحقيقية لأي تطور جدير بالاعتبار، ما لم تنجح المجتمعات المعنية على توظيف هذه الثقافات على نحو يناسب متطلبات المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي.
- ومن ثم فإن التعبير الصحيح عن التنمية ليس هو مجرد التحديث الاقتصادي، بل هو في واقع الأمر **إعادة تشكيل التنظيم المجتمعي** على نحو يربط بين الخصائص الثقافية الذاتية المتجددة وبين البنية الفوقية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.
- ومن هنا كان لمفهوم **التنمية البشرية** مغزى، لعله يفوق ما أراده له محبوب الحق والعاملون في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فهناك ما يشير إلى انقياد هذا المفهوم إلى النزعة التي تغلّبها الدول الرأسمالية، وهي إعلاء شأن **دور الفرد** على حساب **دور الدولة**، بينما الدور الأصيل هو **دور المجتمع**، وقدرة المنظومة الثقافية على حل تناقضاته الاجتماعية.
- وفي مواجهة التكتلات الإقليمية التي تدعو إلى الانخراط في النظام العالمي، من خلال تغليب دور الفرد الأساس قيادا في التعامل مع عابرات القوميات، هناك حاجة إلى **إعادة بناء مفهوم التكامل** بين مجموعة من الدول النامية على أساس مجتمعي ثقافي، بحكم أن هذا هو الأساس الفعال لتحقيق التنمية التي تنشدها تلك الدول. فالخلاف ليس بين تكامل أسواق وتكامل إنتاج، بل بين تكامل اقتصادي في ظل تبعية للقوى الرأسمالية، وتكامل اجتماعي في ظل هوية ثقافية مستقلة.